حياة محتلة: خطر التهجير القسري للفلسطينيين في الخليل

أطباء بلا حدود

آب/أغسطس ٢٠٢٤

© LAORA VIGOURT/MSF

MEDECINS SANS FRONTIERES

حول أطباء بلا حدود:

هي منظمة طبية إنسانية دولية مستقلة. نقدم المساعدات الطبية إلى الأشخاص المتضررين جراء النزاعات والأوبئة والكوارث أو المحرومين من الرعاية الصحية. تتكون طواقمنا من عشرات الآلاف الخبراء من المهنيين الصحيين والموظفين اللوجستيين والإداريين الذين تربط بينهم المبادئ الواردة في ميثاقنا. يرتكز عملنا على الأخلاقيات الطبية ومبادئ الاستقلالية والحياد وعدم التحيز. نحن منظمة لا تتوخى الربح وذات حكم ذاتي وقائمة على الأعضاء. تأسست منظمة أطباء بلا حدود في العام ١٩٧١ في باريس على يد مجموعة من الصحفيين والأطباء. واليوم، توسّعت هذه المنظمة لتصبح حركة عالمية تضم حوالى ٦٣٠٠٠ شخص.

أطباء بلا حدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

تعمل أطباء بلا حدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٨٩. وتقدم المنظمة الدولية الطبية الإنسانية المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية لتسهيل وصول خدمات الرعاية الصحية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والحصار المستمر. وفي الضفة الغربية، تدير فرق أطباء بلا حدود مشاريع الرعاية الصحية الأساسية ودعم الصحة النفسية، وتدعم قدرات أقسام الولادة والطوارئ، كما تمدّ المستشفيات بالقدرات والتدريب والتبرعات. وتقوم فرق منظمة أطباء بلا حدود أيضاً بتوفير التدريب للمسعفين المتطوعين، فضلاً عن تنظيم جلسات جماعية وتدريبات على تقديم الإسعافات الأولية النفسية في المجتمعات المحلية. تعمل أطباء بلا حدود في جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وطوباس والخليل.

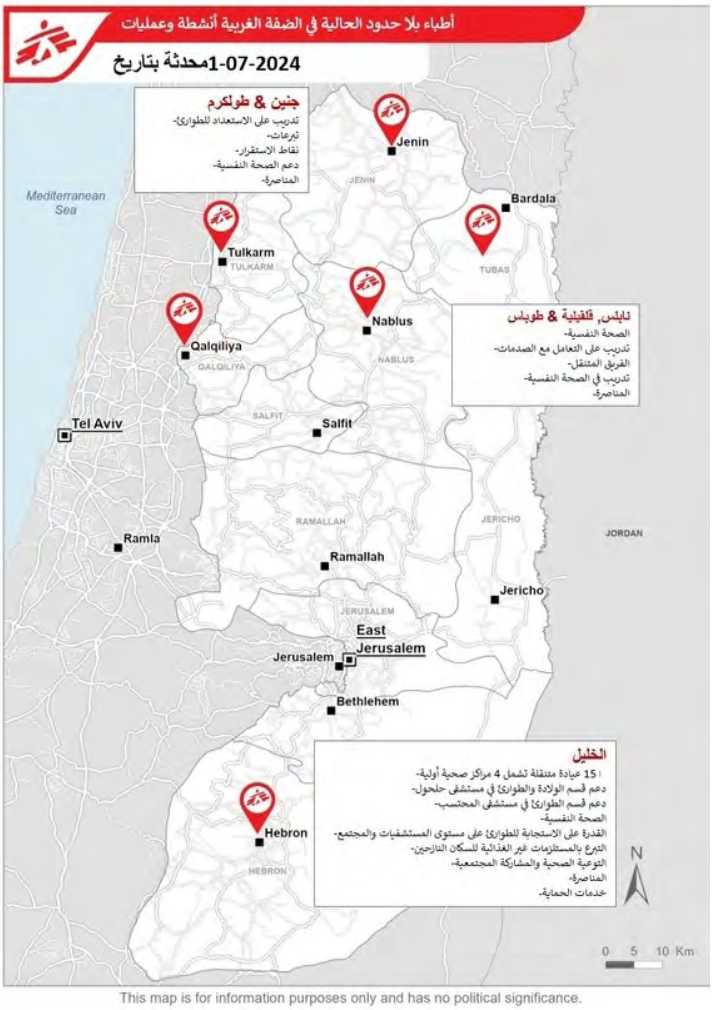

This map is for information purposes only and has no political significance.

قائمة المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٥	نطاق التقرير ومنهجيته
٦	السياق
٧	الحواجز أمام الرعاية الصحية: تأثير زيادة القيود على التنقل والهجمات على الرعاية الصحية
٨	القيود المفروضة على التنقل
١٠	الهجمات على خدمات الرعاية الصحية
١١	العنف ضد المدنيين والمنشآت المدنية
١٤	الصحة النفسية
١٦	تأثير الأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، وسبل المعيشة على المقومات الأساسية للصحة
١٩	تزايد سريع في النزوح القسري
٢٤	الدعوات الملحة

ملخص تنفيذي

نتيجة تصاعد العنف المميت والنزوح القسري في الضفة الغربية على مدى العامين المنصرمين، باتت الحياة في الضفة الغربية لا تطاق. وقد شكّل عام ٢٠٢٢ لحظة تاريخية مأساوية، مع مقتل أكبر عدد من الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة تتبّع هذه الأرقام بشكل منهجي في عام ٢٠٠٥. وشهد هذا النمط المثير للقلق زيادةً حادةً في هجمات المستوطنين، من حيث تواترها وحدّتها، وهدم بيوت الفلسطينيين وبناهم التحتية والاستيلاء عليها، مما أدى إلى نزوح أكبر عدد من الفلسطينيين منذ عام ٢٠١٦.

وفي ظل تزايد الخطر المحدق بحياة الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، وسّعت إسرائيل نطاق ردّها غير المتناسب[1] على الهجوم المدمر والمميت الذي شنته حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول إلى ما هو أبعد من غزة، مما يمثل منعطفًا آخر في المشهد السائد في الضفة الغربية. فبات الفلسطينيون هناك يعانون من موجة غير مسبوقة من التدابير القسرية والعنف، بما في ذلك القيود المنهجية والشديدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل. كما باتت المشقات المالية سيّد الحال، لا بل تتفاقم بسبب الآثار المجتمعة المتأتية عن وقف تصاريح العمل، وعرقلة حرية التنقل، والهجمات على مصادر الرزق.

في أعقاب يوم السابع من أكتوبر تشرين الأول، فرضت السلطات الإسرائيلية اغلاق على مدن وبلدات بالكامل، مما أدى إلى إقامة حواجز هائلة حالت دون وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. ولا يخفى على أحد أنّ العوائق التي تقيّد الحركة، والمشقات المالية التي تضعف القدرة على شراء الأدوية وتؤدي إلى إلغاء التأمين الصحي، وإغلاق مستوصفات وزارة الصحة بسبب القيود التي تفرضها القوات الإسرائيلية، والهجمات على سيارات الإسعاف الفلسطينية وعرقلة طريقها، وانقطاع الأدوية في الصيدليات، كل ذلك يؤثر سلبًا على وصول الفلسطينيين إلى خدمات الرعاية الصحية.

وتزايدت حوادث العنف الجسدي، من حيث حدّتها وتواترها، التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون في جميع أنحاء الضفة الغربية، مستهدفةً الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين والمنطقة (ج) بشكل خاص، وهي منطقة خاضعة لإدارة الجيش الإسرائيلي بالكامل. زد على ذلك أنّ السلطات الإسرائيلية لم تفِ بالتزاماتها كقوة احتلال بمنع توسيع المستوطنات غير القانونية أو التعامل مع عنف المستوطنين المتزايد. ففي الخليل، يواجه الفلسطينيون عنفًا جسديًا متكررًا وشديدًا، كما تتراجع فرصهم في الحصول على الرعاية الطبية، مما يجبرهم على تغيير سلوكياتهم المتعلقة بالتماس الرعاية الصحية، وتكييف نظامهم الغذائي بسبب الصعوبات المالية. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إلحاق الضرر الشديد بصحة الناس البدنية ورفاههم.

تؤثر القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على كل جوانب حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية. وقد أثبتت هذه البيئة القسرية على نحو متزايد أنها تخلّف تأثيرًا سلبيًا واضحًا على صحة الفلسطينيين النفسية. فبالإضافة إلى العنف الجسدي والتهديدات العنيفة، تتأثر صحة المرضى الذين تستقبلهم أطباء بلا حدود بالعنف الهيكلي المرتبط مباشرة بـ "التدابير الأمنية" لالتي تتخذها القوات الإسرائيلية. وباتت الصدمات النفسية، والإصابات الجسدية، وفقدان سبل العيش، والعجز عن الوصول إلى الضروريات الأساسية، مثل الماء وسبل العيش، واقعًا يوميًا يعيشه عدد كبير جدًا من الفلسطينيين.

لا تؤثر الظروف القمعية سلبًا على الصحة النفسية والجسدية فحسب، بل تدفع بالفلسطينيين أيضًا إلى الفرار من منازلهم بمعدّل يمكن أن يصل إلى مصاف النزوح القسري. والنزوح القسري للسكان من الأراضي المحتلة يشكّل انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية جنيف الرابعة، ورغم أن النزوح القسري كان مثيرًا للقلق من قبل، إلا أنه ومنذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تصاعد بشكل أكبر وبمعدل صادم.

وفي هذا الإطار، لا تشكّل ممارسات السلطات الإسرائيلية انتهاكات جسيمة محتملة للقانون الدولي فحسب، بل تتسبب بمعاناة هائلة وغير ضرورية للفلسطينيين أيضًا.

١. في القانون الإنساني الدولي (IHL)، يشير مصطلح -غير المتناسب- إلى هجوم قد يُتوقع أن يسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إلحاق أضرار بالأعيان المدنية، أو كليهما معًا، والتي ستكون مفرطة مقارنة بالمزايا العسكرية المباشرة والمتوقعة من ذلك الهجوم المحدد. تستخدم منظمة أطباء بلا حدود (MSF) مصطلح -غير المتناسب- بناءً على المستوى الشديد من الأذى الذي يلحق بالمدنيين والدمار الذي يلحق بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك النظام الصحي، الذي لاحظناه في غزة. يتجاوز هذا المستوى من الأذى والدمار ما رأيناه في سياقات الصراعات الحضرية المشابهة.

نطاق التقرير ومنهجيته

تقدم أطباء بلا حدود خدمات الصحة الطبية والنفسية، عبر عياداتها المتنقلة، لسكان تلال جنوب الخليل منذ عام ٢٠٢١، كما تقدم الرعاية الصحية النفسية في محافظة الخليل، بما في ذلك المنطقة H2،[٢] منذ عام ١٩٩٦. ويتعرض الفلسطينيون في الخليل لتزايد في العنف والإجراءات القسرية، في ظل غياب التغطية الإعلامية الكافية لهذه الأحداث. وفي الواقع، شهدت فرق أطباء بلا حدود، بشكل مباشر، تأثير البيئة القسرية والقمعية المتزايدة على صحة الفلسطينيين، وواظبت على دق ناقوس الخطر للتحذير من النزوح القسري في مسافر يطا[٣] وهجمات المستوطنين في الضفة الغربية[٤] والغارات العسكرية على جنين[٥] طوال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

منذ يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، أدت القيود المتزايدة على التنقل وتصاعد العنف إلى عرقلة حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية، وأضرت بصحتهم النفسية والجسدية، كما تسببت في هروب عدد متزايد من العائلات الفلسطينية من قراها. واستجابةً لذلك، قامت فرق أطباء بلا حدود بتوسيع أنشطتها من خلال زيادة العيادات المتنقلة الجديدة من خمسة إلى ١٥ موقعًا، بغية الوصول إلى مجتمعات النازحين والمجتمعات المحرومة من الرعاية. ويمكن الاطلاع في هذا التقرير على القصص التي شاركها معنا هؤلاء الأشخاص.

استرشد التقرير بالبيانات النوعية والكمية التي تم جمعها بين يونيو/حزيران ٢٠٢٣ وأبريل/نيسان ٢٠٢٤، بما في ذلك:

١. مقابلات فردية ومناقشات ضمن إطار مجموعات تركيز مع فلسطينيين في محافظة الخليل (H2، جنبا، الجوايا، سوسيا، مركز، المجاز، أم قوسا، أم الخير، خلة عتبة، منيزيل، شعب البطم، أم فغارة، الركيز، ثعلة، خشم الكرم، عرب الرشايدة البرية، بني نعيم، سعير، الشيوخ، الجنوب؛ بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر مرضى زاروا أطباء بلا حدود)
٢. مقابلات مع الطاقم الطبي وغير الطبي التابع لأطباء بلا حدود في الخليل
٣. شهادات من متطوعين طبيين من مخيم العروب للاجئين ومخيم الفوار للاجئين
٤. سجلات خاصة بمنظمة أطباء بلا حدود لبيانات الصحة النفسية، لا تكشف عن هويات الأشخاص المعنيين
٥. تقييم/تقارير أطباء بلا حدود بشأن عملياتها المنفّذة للاستجابة للسكان النازحين والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الرعاية الصحية في محافظة الخليل.

© LAORA VIGOURT

جاءت فاطمة* (يسار الصورة) برفقة حفيدتها إلى العيادة المتنقلة التي أنشأتها أطباء بلا حدود في أم قوسا، جنوب جبل الخليل، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. كانت من بين أول من أتى إلى لاعيادة ذلك اليوم. وكانت تلك أول استشارة طبية تخضع لها منذ تسعة أشهر.

٢ المنطقة H2 هي منطقة داخلية خاضعة للسلطة الإسرائيلية، يعيش فيها حوالى ٧٠٠ مستوطن على مقربة من السكان الفلسطينيين.

3 https://www.msf.org/health-impact-israeli-measures-forcibly-evict-residents-masafer-yatta

4 Palestinians face harassment and violence from settlers in West Bank | MSF

5 https://msf.org.uk/article/west-bank-msf-treats-wounded-during-large-scale-military-raid-jenin-camp; https://www.doctorswithoutborders.org/latest/msf-condemns-denial-medical-access-israeli-military-raid

السياق

تصاعدت أعمال العنف المميتة ونزوح الفلسطينيين القسري في الضفة الغربية خلال العامين المنصرمين. وكان عام ٢٠٢٢ هو الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات بشكل منهجي في عام ٢٠٠٥,[٦] وبالإضافة إلى الزيادة الحادة في عدد القتلى، سُجّلت أيضًا زيادة في عدد الهجمات التي شنّها المستوطنون وفي حدّتها، فضلًا عن عمليات هدم البنية التحتية والبيوت الفلسطينية والاستيلاء عليها، مما أدى إلى نزوح أكبر عدد من الفلسطينيين منذ عام ٢٠١٦ (انظروا الجدول ١).

تجاوز عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الضفة الغربية وإسرائيل على يد القوات الإسرائيلية في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية في عام ٢٠٢٢ بأكمله. علاوة على ذلك، خلال الفترة نفسها، بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية ٧٠٥ فلسطينيين، أي ضعف الفترة نفسها من عام ٢٠٢٢ تقريبًا.[٧] وفيما سُجّل تدهور كبير في حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، فإن رد إسرائيل غير المتناسب[1] على الهجوم المميت الذي شنته حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول لم يقتصر على غزة، بل شكّل منعطفًا آخر في المشهد السائد في الضفة الغربية. ومنذ ذلك الحين، يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية موجة أخرى من العنف الذي ترتكبه الدولة الإسرائيلية، بما في ذلك قيود منهجية وشديدة على الحركة، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منذ ٧ تشرين الأول-أكتوبر إلى ٣٠ نيسان-أبريل، قُتل نحو ٤٧٥ فلسطينيا في الضفة الغربية، ٤٥٧ منهم على يد الجيش الاسرائيلي، و١٠ على أيدي المستوطنين، و٨ أشخاص غير معروفين -متنازع عليهم. في محافظة الخليل، قتل ٥٣ فلسطينيا وخلال الفترة نفسها، قتل فلسطينيون ٦ جنود إسرائيليين و٤ مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية. لم يتم قتل أي إسرائيليين في محافظة الخليل.[8]

فرضت السلطات الإسرائيلية قيود واسعة النطاق على التنقل، اتّخذت شكل حواجز التفتيش الثابتة و"الحواجز الطيارة" والكتل الخرسانية والتلال الترابية وحظر التجول، وإغلاق جميع مداخل القرى والبلدات الفلسطينية تقريبًا أمام المركبات، وفصل المدن والبلدات الفلسطينية عن الطرق الرئيسية، مما أدى إلى عراقيل شديدة أمام الوصول إلى الرعاية الصحية.[٩] وتزايدت حوادث العنف الجسدي، من حيث حدّتها وتواترها، التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون في جميع أنحاء الضفة الغربية، مستهدفةً الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين والمنطقة (ج) بشكل خاص، وهي منطقة خاضعة لإدارة الجيش الإسرائيلي بالكامل.

© LAORA VIGOURT

استشارات الرعاية الصحية الأولية في عيادة أطباء بلا حدود المتنقلة في مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث صار يصعب على الفلسطينيين تأمين الرعاية الصحية نظراً للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل.

6 Data on casualties | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

7 Protection of Civilians Report | 8-21 August 2023 | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

8 Flash report on the human rights situation in the West Bank including East Jerusalem, 7 October - 20 November 2023 | OHCHR 9

٩ بموجب اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات اللاحقة، أصبحت ·المنطقة ج· من الضفة الغربية المحتلة تحت الإدارة العسكرية الإسرائيلية الكاملة في التسعينيات. بينما كان من المفترض أن ينتهي هذا الاتفاق في عام ١٩٩٩، لم يتم الوصول إلى نهايته أبدًا. ونتيجة لذلك، لا تزال المنطقة تحت السيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية. المنطقة ج هي الوحيدة المتصلة جغرافيًا في الضفة الغربية. More

مريضة من سكان تلال جنوب الخليل: "نضطر إلى تهريب الطعام لأنفسنا وللقطيع بالسيارة ليلًا لكي نأكل، وكأنه أمر غير قانوني. يُنقل الطعام بالسيارة يوم الخميس ليلًا، بمساعدة شبكة من ستة أشخاص ينسقون فيما بينهم ويتبادلون الرسائل لتفادي القوات الإسرائيلية. تلك مهمة محفوفة بالمخاطر ومكلفة للغاية لأنه يتعين علينا أن ندفع تكاليف النقل والديزل؛ والمسافة طويلة".

مريضة ومقيمة في منطقة H٢: "لقد توقفت الحياة تمامًا. ما من حياة. لا أستطيع مغادرة منزلي للتوجه إلى العمل أو حتى لشراء المواد الأساسية للمنزل. لا أستطيع حتى الوقوف أو النظر من نافذتي. لا يستطيع أطفالي المغادرة للذهاب إلى المدرسة أو الجامعة".

مريض ومقيم في منطقة H٢: "في معظم الأوقات، يُمنع الوقوف عند النافذة. يبدأون بشتمنا وإهانتنا إذا حاولنا مغادرة المنزل. كنت أقف عند النافذة وعندما رآني أحد المستوطنين، بلّغ الجنود عني. فاقتحموا منزلي ودمروا كل ما فيه".

مريض من تلال جنوب الخليل: "عندما يأتي الجنود ليلًا لاقتحام المنازل، يختبئ أطفالي وزوجتي خلفي للاحتماء بي، لكني لا أستطيع حمايتهم. لديهم القوة، ويمكنهم أن يفعلوا ما يريدون".

الحواجز أمام الرعاية الصحية: تأثير زيادة القيود على التنقل والهجمات على الرعاية الصحية

إطار القانون الدولي الإنساني

تتوجب على إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، مجموعة محددة من الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. فتُلزم المادة ٥٦ من اتفاقية جنيف الرابعة إسرائيل أن تعمل، "بأقصى ما تسمح به وسائلها"، على ضمان وصيانة الخدمات الطبية والمستشفيات في الأراضي المحتلة، بالتعاون مع السلطات المحلية. ويجب إعفاء العاملين في المجال الطبي من التدابير التي تتعارض مع أدائهم لواجباتهم، كالقيود على التنقل.[١٠] واعترافًا بهذا الالتزام، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية السماح لسيارات الإسعاف بالتحرك بحريّة للاستجابة لنداءات المساعدة، حتى خلال فرض حظر التجول.[١١]

© CANDIDA LOBES

فلسطينيون في طريقهم إلى بيوتهم بعد زيارة عيادة أطباء بلا حدود المتنقلة في المجاز، مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠ تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ١٩٥٨، حول المادة ٥٦.

11 Association of Israeli-Palestinian Physicians for Human Rights, the Supreme Court of Israel (per President Shamgar), as cited in Dinstein 'The International Law of Belligerent Occupation', p 190

في عام ٢٠٢٣، قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، نشرت منظمة الصحة العالمية تقريرًا شرحت فيه بالتفصيل العوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية، بما في ذلك العوائق المادية المنشأة على الطرقات (كنقاط التفتيش والحواجز الأخرى على الطرق)، ومنع العاملين الصحيين والمرضى من الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية في الضفة الغربية، وتأخير وصول سيارات الإسعاف أو منعها، والهجمات على قطاع الرعاية الصحية.[١٢] ومنذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بات الحصول على الرعاية الصحية وتوفيرها ينطويان على صعوبات متزايدة، خاصة في القرى النائية ومخيمات اللاجئين ومنطقة H٢. علاوة على ذلك، قُيِّدت تحركات الفلسطينيين من الضفة الغربية، حيث أوقفت إسرائيل العمل بتصاريح دخولهم إلى إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك بالنسبة لمن يريد الدخول لأسباب طبية، كما عرقلت وصول موظفي المساعدة الإنسانية الموظفين محليًا.

القيود المفروضة على التنقل

تعترض الحواجز، أكثر فأكثر، سبيل ممثّلي وزارة الصحة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بما في ذلك من خلال إنشاء نقاط التفتيش ومصادرة السيارات التابعة لهم، مما يمنعهم من الوصول إلى القرى النائية ويحول دون حصول الرضع والأطفال على اللقاحات المقررة لهم. في هذا الإطار، قامت أطباء بلا حدود، بغية الوصول إلى القرى المعزولة، بتوسيع نطاق عياداتها المتنقلة من أربع إلى عشر قرى في تلال جنوب الخليل وبدأت بدعم وزارة الصحة في تأمين اللقاحات في القرى النائية. وبسبب حواجز الطرق، لا تستطيع أطباء بلا حدود الوصول إلى بعض القرى إلا بسيارات رباعية الدفع عبر بساتين الزيتون.

وأفاد متطوعون طبيون من مخيم العروب للاجئين لأطباء بلا حدود أن القوات الإسرائيلية توقف سيارات الإسعاف لمدة ساعة واحدة أو ساعتين عند حاجز التفتيش، أو تجبرها على سلك طرقات بديلة، مما يؤخر كثيرًا وصولها إلى المرضى المصابين، ويؤخر بالتالي وصول هؤلاء المرضى إلى المستشفيات. وفي الحالات الطبية الطارئة، كلف هذا التأخير المرضى حياتهم.

تؤثر القيود المفروضة على التنقل، والمشقات المالية التي تضعف القدرة على شراء الأدوية وتؤدي إلى إلغاء التأمين الصحي، وإغلاق مستوصفات وزارة الصحة بسبب القيود التي تفرضها القوات الإسرائيلية، وانقطاع الأدوية في الصيدليات، كلها تؤثر سلبًا على إمكانية حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية. وتشهد فرق العيادة المتنقلة التابعة لأطباء بلا حدود كيف يواجه المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة عراقيل متزايدة تمنعهم من الحصول على أدويتهم، وبالتالي لا يكون لديهم خيار سوى اللجوء إلى آليات التكيف السلبي مثل تناول جرعات أقل من الأدوية لاستخدامها لوقت أطول وتغيير الأدوية.

© CANDIDA LOBES

عيادة متنقلة تديرها أطباء بلا حدود في المجاز، مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقدم فيها خدمات الرعاية الصحية والنفسية.

12 WHO 2022-2023 report - Right to Health: Barriers to health and attacks on health care in the occupied Palestinian territory.

أُغلقت جميع المستوصفات الصحية التابعة لوزارة الصحة داخل منطقة H2 لمدة شهرين بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وبعد ذلك، تمكنت وزارة الصحة من فتح مستوصف واحد منها فقط. لأن معظم مقدمي الرعاية الصحية التابعين لوزارة الصحة لم يكن لديهم إذن لعبور نقطة التفتيش إلى منطقة H2. وقد شهدت خدمات الطوارئ، بما في ذلك سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تأخيرات كبيرة، حيث تراوحت أوقات الانتظار في المتوسط بين ٦٠-٩٠ دقيقة عند حواجز التفتيش.[١٣] كانت منظمة أطباء بلا حدود تدير عيادة متنقلة في حي جابر في H2 ولكن عندما حاولت منظمة أطباء بلا حدود فتح هذه العيادة بعد ٧ أكتوبر-تشرين الأول، واجه مرضى ومستفيدي أطباء بلا حدود المضايقات والاحتجاز والعنف الجسدي التي تسببت في إصابات وهم بطريقهم الى العيادة، لذلك **قررت منظمة أطباء بلا حدود إغلاق العيادة لأنها تعرض المرضى الذين يحاولون الوصول إلى العيادة للخطر** وكبديل، افتتحت منظمة أطباء بلا حدود عيادة متنقلة بالقرب من حي جابر خارج نقطة التفتيش. من الناحية النظرية، يُسمح للمرضى الذين لديهم ورقة تثبت أنهم من مرضى لمنظمة أطباء بلا حدود بعبور نقطة التفتيش خارج ساعات حظر التجول، ولكن خلال إطار زمني محدد فقط. من الناحية العملية، لم يتمكن معظم المرضى من الوصول إلينا. في تارخ ١٤ نوفمبر-تشرين الثاني، افتتحت منظمة أطباء بلا حدود عيادة متنقلة في منطقة تل رميدة في H2 إلا أن مرضى حي جابر لم يتمكنوا من الوصول إلى هذه العيادة. فقط عدد قليل من المرضى تمكنوا من الوصول إلى العيادة باستخدام طرق وشوارع خلفية بديلة، أو عبر القفز على الجدران أو الأسوار أو الأسطح، كل ذلك لتجنب الشوارع الرئيسية حيث يكونون أكثر عرضة لأعمال العنف من قبل القوات الإسرائيلية أو المستوطنين. وفي العيادة، أعربوا عن خوفهم وقلقهم، لا بل إن بعضهم وصل وهو يرتجف ويتعرق. وعندما كانت وزارة الصحة الفلسطينية لا تزال ممنوعة من توفير الرعاية الطبية في تل الرميدة، فإن أطباء بلا حدود تقدم الدعم اللازم من خلال نقل صيدلي تابع للوزارة إلى منطقة H2 أسبوعيًا لتقديم الأدوية للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة. وطيلة أكثر من خمسة أشهر، ابتداءً من أوائل شهر ديسمبر-كانون الأول، منعت السلطات الإسرائيلية أطباء بلا حدود من تشغيل عيادة متنقلة في جابر في منطقة H2 بسبب "مخاوف أمنية". وفي ١٥ مايو/أيار ٢٠٢٤، سمحت السلطات الإسرائيلية للمنظمة بتقديم الرعاية الطبية في جابر مجددًا. وأفاد المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة في منطقة H2 عن عدم قدرتهم على الحصول على أدويتهم.

مريضة من سكان تلال جنوب الخليل في الستينيات من عمرها: "منذ أربعة أشهر، لدغني عقرب عند منتصف الليل تقريبًا. ونظرًا لعدم وجود سيارات لنقلي إلى المستشفى، حاول زوجي نقلي إلى المستشفى على متن جرار. أوقف الجرار عند الحاجز لأن الجنود اعتقدوا أن سفرنا ليلًا كان مريبًا. فأوضح لهم زوجي أنني تعرضت للدغة عقرب وأن هذه حالة طبية طارئة. نقلوني إلى القاعدة العسكرية، لكن لم يُسمح لزوجي بالحضور. كنت خائفةً من الجنود أكثر من خوفي من لدغة العقرب. كانوا جميعًا يحيطون بي في سيارة الإسعاف ومعهم أسلحة. شعرت بالرعب لأنهم جنود إسرائيليون، وأنا امرأة وحيدة، وكنت مقيدة [مربوطة بنقالة طبية]. كانوا يتلفظون بكلمات بذيئة باللغة العربية، مثل "كس أمك" وغيرها من التعليقات الجنسية. وهذا جعلني أكثر خوفًا مما يمكن أن يفعلوه بي. اهتموا بي في القاعدة العسكرية. بدا لي وكأنهم حاولوا نقلي إلى مستشفى في القدس، لكن عندما أدركوا أنني لا أملك سوى بطاقة هوية من الضفة الغربية، لم يعد هذا خيارًا متاحًا. لم تصل سيارة إسعاف فلسطينية قط، ولا أعرف السبب. بدأت أشعر بالتعب الشديد والمرض، وأردت العودة إلى حاجز التفتيش لأطلب من ابني نقلي إلى المستشفى. لكن لم يُسمح لابني بالمرور عبر حاجز سوسيا. نقلتني السيارة العسكرية/سيارة الإسعاف الإسرائيلية إلى حاجز سوسيا، ثم نقلني ابني إلى المستشفى. كانت الشمس قد أشرقت عندما وصلت أخيرًا [حوالى الساعة السادسة صباحًا]". [استغرق الوصول إلى المستشفى ست ساعات تقريبًا.]

أم من سكان تلال جنوب الخليل: "قبل شهر، كسر ابن جيراني [سبع سنوات] ذراعه. استقل والده وعمه [٢٠ سنة] وشقيقه [١٥ سنة] السيارة لنقله إلى المستشفى. أوقفهم المستوطنون على الطريق، ونصبوا الحواجز حتى لا يتمكنوا من المضي بطريقهم، كما احتجزوا الأخ والعم كرهينتين. وهدد المستوطنون: "إذا قمت بشيء خاطئ، أو إذا لم تعد بالسرعة الكافية، فسنقتلهما". كان على الوالد وابنه أن يسلكا الطريق الترابي، وكان العم والأخ محتجزين طوال هذا الوقت. صوبوا البنادق نحوهما، وكبلوا أيديهما، وضربوهما، قائلين: إذا تحركتما، فسنقتلكما".

موظفة في أطباء بلا حدود ومقيمة في منطقة H2: "لا عيادات تعمل ضمن المنطقة المغلقة حاليًا، وحتى لو كانت موجودة، فإن السكان يعيشون في خوف من فكرة الموت من أجل الدواء. لا يمكنك أن تمرض هنا، فهذا غير مسموح".

الهجمات على خدمات الرعاية الصحية

اعتباراً من السابع من مايو/أيار ٢٠٢٤، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن تسجيلها ٤٤٧ هجومًا على قطاع الرعاية الصحية في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وهي زيادةملحوظة.[14] وطلبت وزارة الصحة دعم أطباء بلا حدود لتوفير الرعاية الصحية في سوسيا وشعب البطم –

13 Humanitarian Alert Jan 2024_FINAL.pdf

14 WHO oPt Emergency Situation Update, issue 30, 7 October 2023 to 8 May 2024

وهما قريتان في تلال جنوب الخليل معرّضتان لخطر النزوح القسري الوشيك. وقد تعذر على وزارة الصحة الوصول إلى هاتين القريتين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وباتت القريتان معزولتين تمامًا مع إقدام مستوطنين بزي عسكري على إغلاق مداخلهما (بما في ذلك منع وصول صهاريج المياه). وفي ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني، قامت مجموعة من الرجال بزيّ عسكري بإيقاف فريق العيادة المتنقلة التابع لأطباء بلا حدود ومضايقته وترهيبه، فلم يتمكن هذا الأخير من الوصول إلى القريتين. وبحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، وبعد تدخل مكتب التنسيق والارتباط المحلي الإسرائيلي والإدارة المدنية، تمكنت أطباء بلا حدود من الوصول إلى القريتين.

أعرب متطوعون محليون من مخيم الفوار للاجئين، ممن تلقوا تدريبًا من منظمة أطباء بلا حدود على تقديم خدمات الإنعاش الحيوي الأساسي والإسعافات الأولية، عن حاجتهم الماسة إلى معدات الحماية (أي السترات والخوذات المضادة للرصاص) حيث أبلغوا عن تعرضهم لإطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية أثناء محاولتهم تقديم الإسعافات الأولية المنقذة للحياة، مما يوضح خطورة الواقع الذي يعيشونه. وفي مخيم العروب للاجئين، قدمت أطباء بلا حدود العديد من الدورات التدريبية الطبية، بما في ذلك دورة على مهارات إدارة مجرى الهواء والتنبيب، وإصابات الصدر والنزيف الحاد، وإصابات الرأس والعمود الفقري للمتطوعين الطبيين في مركز العروب الطبي. وأطلع المتطوعون أطباء بلا حدود عن التجارب المختلفة التي تعرضوا خلالها لإطلاق النار أثناء قيادة سيارة الإسعاف، قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ وبعد ذلك، أكان ذلك مع المرضى أم بدونهم. وأظهروا لممثلي المنظمة ثقوب الرصاص الموجودة داخل سيارة الإسعاف وعلى هيكلها الخارجي. شاهدت ممثّلو أطباء بلا حدود أثر الرصاصة على المقعد المطوي في سيارة الإسعاف الذي منع الرصاصة من إصابة الممرض بعد اختراقها سيارة الإسعاف. وقال المتطوعون الطبيون لأطباء بلا حدود إنه بالنظر إلى إتلاف القوات الإسرائيلية للمعدات الطبية داخل سيارات الإسعاف بشكل متكرر، سواء أمن خلال إطلاق النار على السيارة أم اقتحامها وتكسير المعدات عمدًا، فإن طاقم سيارات الإسعاف دأب على الاحتفاظ بأي أجهزة باهظة الثمن (على سبيل المثال، جهاز التنفس الصناعي، وجهاز الصدمات الكهربائية، والشفاط) في المركز الطبي بدلًا من سيارة الإسعاف.

مسعف متطوع: "في أكتوبر/تشرين الأول، وقع حادث خارج مدخل المخيم [العروب]، عند الدوار، حيث أُطلق النار على رجل. حاولنا الوصول إليه بسيارة الإسعاف، لكن مُنعنا من اجتياز المدخل [والمدخل على بعد عشرات الأمتار من الدوار]. وحاولت سيارة إسعاف أخرى من بيت أُمر الوصول إلى الرجل المصاب من الاتجاه الآخر ولكن تم منعها أيضًا. تُرك ينزف حتى الموت طيلة ساعة. ربما لو وصلنا إليه، لكنا قد أنقذناه".

ممرض متطوع: "في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، توفي رجل لأن سيارة الإسعاف لم تتمكن من نقله إلى المستشفى، ولم يكن هناك طريق للخروج من المخيم [العروب] لمدة ساعتين. والمدخل مغلق منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لذلك يتأخر وصول جميع الحالات لساعتين تقريبًا".

ممرض متطوع: "لا يمنعوننا من إنقاذ الأرواح فحسب، بل يطلقون النار علينا أيضًا أثناء محاولتنا إنقاذها".

مسعف متطوع: "في الخامس من يناير/كانون الثاني، كنا نقود سيارتنا في العروب [بدون مريض] عندما سمعنا فجأة صوتًا عاليًا جدًا داخل سيارة الإسعاف. للوهلة الأولى، لم أعلم أن الرصاصة اخترقت سيارة الإسعاف. أوقفت سيارة الإسعاف في منتصف الطريق، وخرجت ونظرت حولي، ثم اكتشفت ثقب الرصاصة في مؤخرة سيارة الإسعاف. لاحظت أنّ الرصاصة مرت على مسافة سنتيمتر واحد من خزان الأكسجين. ولو أنها أصابت الخزان، لكانت سيارة الإسعاف قد انفجرت بأكملها. لاحظت أنّ الرصاصة استقرت في الجزء المعدني من المقعد المطوي. نظرت إلى زميلي والصدمة على وجهينا لأنه كان من المفترض أن نموت. لم نصدق أننا ما زلنا على قيد الحياة. بعد ذلك، غيّرنا مكان خزان الأكسجين."

ممرض متطوع: "لا يملك الجميع الشجاعة الكافية للعمل في سيارة إسعاف. لدي المعرفة والقدرة على إنقاذ الأرواح. لا أستطيع أن أمتلك هذه القدرة وألا أستخدمها."

سجّلت كاميرات المراقبة لقطات لهجمات مماثلة تم تداولها على نطاق واسع عبر الإنترنت،[١٥] ووثقتها منظمة الصحة العالمية بالتفصيل،[١٦] كما رصدتها أطباء بلا حدود مباشرة عند مدخل رأس الجورة في الخليل في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣.[١٧]

15 https://www.youtube.com/watch?v=fhGBJB28r_E; Israeli forces block medics trying to help injured Palestinians | Al Jazeera Newsfeed (youtube.com); Israeli army prevents ambulances from reaching wounded Palestinians in occupied West Bank (youtube.com); Israeli soldiers detain Palestinian ambulance at gunpoint during protest in the village of Beit Sira (btselem.org)

16 WHO EMRO | Palestinian Voices 2022 - 2023 | News | Palestine site

١٧ من السيارات التي مُنعت من اجتياز الحاجز للدخول إلى الخليل، سيارتا إسعاف كانتا تشغّلان مصابيحهما الكاشفة المخصصة للطوارئ.

العنف ضد المدنيين والمنشآت المدنية

إطار القانون الدولي الإنساني
وفقاً للمادة ٤٣ من قواعد لاهاي، المعترف بها كقانون دولي عرفي، يتعين على قوة الاحتلال ضمان "الأمن والنظام العام والسلامة" في الأرض المحتلة.[١٨] ويشمل ذلك الالتزام باتخاذ خطوات معقولة لمنع وردع النشاط الإجرامي وإجراء تحقيقات سريعة ونزيهة عند وقوع مثل هذه الحوادث.

بات العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون أكثر تواترًا وعدوانية وفتكًا، وهو ما يتجلى في عدد غير مسبوق من القتلى والجرحى الفلسطينيين في الضفة الغربية، محطمًا جميع الأرقام القياسية السابقة.

الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)	2022	2023 (until 7 October)	7 October onwards
الوفيات	١٥٤ (٣٧طفلاً)[٦]	١٩٩ (٤١ طفلاً)[٦]	٤٨٠ (١١٦طفلاً; ٢٠٢٤/٠٥/١٥)[١٩]
الإصابات	١٠,١٨٠ [٦]	٩,٠٠٠ [٦]	٥,٠٤٠ (٢٠٢٤/٠٥/١٥)[١٨]
الفلسطينيون المصابون بالرصاص الحي	٧٥٠ [٤]	٧٨٧ [٤]	١,٧١٤ (٢٠٢٤/٠٥/١٥)[١٨]
هجمات المستوطنين[٢٠]	٨٥٦ [٢١]	٨٥٥ [٢٢]	٨٤٨ (٢٠٢٤/٠٥/١٥)[١٨]
الهجمات على قطاع الرعاية الصحية	١٨٧ [٢٣]	١٩٠ [٢٤]	٤٤٧ (٢٠٢٤/٠٥/١٥)[١٤]
تدمير المنشآت الفلسطينية/ الاستيلاء عليها[٢٥]	٩٥٤	٧٥٢	٨٧٤ (٢٠٢٤/٠٥/١٣)
النزوح القسري	١,٠٣٢ [٢٥]	١,١٨٨ [٢٥]	٣,٣٣٥ (٢٠٢٤/٠٥/١٥)[١٩]

الجدول ١: البيانات الثانوية حول تزايد العنف في الضفة الغربية

١٨ تتوسع المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة في هذا الجانب بمزيد من التفصيل.

19 Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #166 | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

٢٠ هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، مما يؤدي إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين، أو إلحاق أضرار بالممتلكات المملوكة للفلسطينيين، أو وقوع إصابات وأضرار في الممتلكات على السواء؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "لا تشمل هذه الإحصائيات حالات المضايقة والتعدي والترهيب التي لا تؤدي إلى أضرار أو إصابات، على الرغم من أنها تزيد أيضاً من الضغط على الفلسطينيين للمغادرة."; The other mass displacement: settlers advance on West Bank herders | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

٢١ حوادث متعلقة بالمستوطنين أدت إلى إصابات بين الفلسطينيين أو أضرار في الممتلكات؛ Palestinian Bedouin community seeks safer grounds amid settler violence | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

22 Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #81 | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

23 WHO EMRO | Health attacks oPt 2022 | News | Palestine site

٢٤ كما عرضته منظمة الصحة العالمية خلال الإحاطة الدبلوماسية الخاصة في رام الله في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٤.

25 Data on demolition and displacement in the West Bank | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نتجت ٣٣ في المئة من الإصابات المسجلة في جميع أنحاء الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول عن استخدام الذخيرة الحية، مقارنة بنسبة ٩ في المئة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى تحول صارخ في التكتيكات.[٢٦] وروى مرضى أطباء بلا حدود في منطقة H٢ قصصًا عن جنود يطلقون الذخيرة الحية على الشباب وباتجاه المنازل أيضًا. وأفاد أحد المرضى: "يوجهون الأسلحة نحونا ما إن نفتح باب المنزل". وقال مريض آخر: "كان هناك شاب يعبر الطريق، فهاجمه الجنود، وعندما ذهب ابن أخي للدفاع عنه، حاول الجنود إطلاق النار على ابن أخي".

في جنوب تلال الخليل، روى أفراد من المجتمعات المحلية لأطباء بلا حدود مباشرة كيف اعتمد المستوطنون أساليب تشمل تدمير المنازل والأراضي الزراعية والمساجد والبنية التحتية المدنية الأساسية مثل الماء وهياكل كسب المعيشة، وقتل الماشية وسرقتها، وإصدار إنذارات عنيفة لإرغام أهل القرى على المغادرة، وإجبار السكان تحت تهديد السلاح على ترديد الشعارات المؤيدة لإسرائيل، وإطلاق النار بالذخيرة الحية، ورفع الأعلام الإسرائيلية، وإغلاق مداخل القرى - وحتى الأطفال أنفسهم لم يسلموا من الضرب والتهديدات. وتجري العادة أن يتنقل مستوطنون بلباس عسكري بالسيارات والدراجات الرباعية من قرية إلى أخرى كل بضعة أيام. وعندما يحاول الأهالي ترميم المباني المهدمة، ينتقم المستوطنون منهم بتكثيف العنف، بما في ذلك عبر حرق المنازل وشن الاعتداءات النفسية. وفي عدة أماكن، بدأ السكان السير ضمن مجموعات مكونة من شخصين أو ثلاثة لاعتقادهم أن السير بمفردهم خطير للغاية. وإلى جانب الخطر على السلامة الشخصية، فإن الممتلكات الشخصية لم تسلم من الأذى بدورها. فقد أبلغ الأهالي عن هجمات طالت مصادر المياه،

© JUAN

ملجأ مهدوم في مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي

ومصادرة و/أو هدم الألواح الشمسية والمنشآت الزراعية والمنازل والأثاث والغذاء والماشية. وفي سوسيا وشعب البطم، هدد مستوطنون بلباس عسكري بقتل أفراد من المجتمع المحلي واعتدوا عليهم جسديًا، كما حطّموا خزانات المياه وآبار المياه وأنابيب المياه والبنية التحتية للكهرباء والمنشآت الزراعية والأشجار.

وفي أم الخير، وهي قرية صغيرة متاخمة مباشرةً لمستوطنة إسرائيلية تتوسع في شمال مسافر يطا، أبلغ أحد أفراد القرية البارزين أطباء بلا حدود كيف داهم مستوطنون مسلحون ببنادق رشاشة منازلهم ودمروا ممتلكاتهم وهدموا أشياء في المسجد. وقام المستوطنون بترهيب القرويين من خلال تجميع الرجال كافة، والاستيلاء على هواتفهم، وتصويب أسلحتهم نحوهم، وضربهم بالأسلحة، والتهديد بقتلهم و"بتحويل قريتهم إلى غزة". وألحق المستوطنون العار بالقرويين من خلال تصوير مقاطع فيديو مهينة لهم وتهديدهم بالقتل إذا لم يرفعوا العلم الإسرائيلي على منازلهم.

26 Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #110 | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

مريضة في منطقة H٢: "الطريقة التي "يحققون بها" مع الرجال جسديًا مسيئة ومهينة".

والد ومريض لدى أطباء بلا حدود من تلال جنوب الخليل: "أجبرني مستوطنان أنا ورجل مسنّ مريض وضعيف على السير من أعلى قمة في القرية إلى أسفلها. دفعانا ببندقيتيهما، ووضعا سلاحيهما على عنقي. كانا يصدران أصواتًا كمن يرشد الحمير. فقال أحدهما "اذهب" بالعبرية، وردّ الآخر "لا تقل ذلك، الكلام للبشر، وهذا حيوان". توقعت منه أن يطلق النار عليّ إذا فعلت أي شيء خاطئ، كالتحدث معه أو إدارة رأسي. تخيل أنه إذا كان بإمكان شخص ما أن يقودك مثل الماشية، فيمكنه أن يفعل بك أي شيء".

راعٍ: "بعد أن قيدوا يديّ، قادني مستوطن وجندي بعيدًا عن المجموعة. كانا يتحدثان بالعبرية ولم يعرفا أن باستطاعتي فهم ما يقولانه. قال الجندي للمستوطن: "هذه منطقة بلا كاميرا، يمكنك أن تفعل ما تريده. افعل ما يحلو لك وسأتولى تسوية الأمر. يمكنني أن أقول إنه ألقى علينا حجراً". بدآ بمهاجمتي. أمسكني الجندي من رقبتي وضربني المستوطن من الخلف، كما ضربني الجندي ببندقيته وقبضتيه".

أطباء بلا حدود: "ما الذي توقعت حدوثه؟"

الراعي: "اعتقدت أنهما كانا يحاولان إخافتي. لم أكن أعتقد أنهما سيقتلانني، لأن الناس كانوا بوسعهم رؤيتنا".

شقيق الراعي: "لا، كنتَ خائفًا، وما زلت خائفًا، كلما فكرتَ في الأمر تصرخ".

الصحّة النفسية

كان الشهر الأول بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول عنيفًا بشكل خاص، وقد انعكس ذلك في زيادة الدعم المطلوب في مجال الصحة النفسية. فقد احتاج ما يصل إلى ١٤٩ فلسطينيًا ممن تعرضوا للعنف على يد الجنود و/أو المستوطنين الإسرائيليين إلى الإسعافات الأولية النفسية من أطباء بلا حدود، مقارنة بـ ٧٨ شخصًا خلال الشهر السابق، أي بزيادة قدرها ٩١ في المئة. واعتبارًا من السابع من مارس/آذار ٢٠٢٤، قدم فريق الصحة النفسية التابع لأطباء بلا حدود في الخليل جلسات استشارية وعلاجًا نفسيًا لـ ١٢٥ ناجيًا جديدًا من العنف الذي ارتكبته القوات الإسرائيلية و/أو المستوطنون منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بمن فيهم ٥٤ امرأة و٤٠ طفلًا، بعضهم لا يتجاوز عمره ثلاث أو أربع أو خمس سنوات. كما حصل ٣٢١ فلسطينيًا آخر (من بينهم ٢٩ طفلًا و١٥٨ امرأة)، ممن تضرروا من العنف الذي تمارسه القوات الإسرائيلية و/أو المستوطنون، على الإسعافات الأولية النفسية من أطباء بلا حدود. ومن هؤلاء، تعرّض ٢٩٢ شخصًا للعنف على يد القوات الإسرائيلية (٩١ في المئة)، و١٠ على يد المستوطنين الإسرائيليين (٣ في المئة)، و١٩ على يد القوات الإسرائيلية والمستوطنين على السواء (٦ في المئة). وظهرت على الغالبية العظمى، أي ٢٢٦ مريضًا، أعراض التوتر والارتياب بعد تعرض منزلهم للاقتحام.

© CANDIDA LOBES

موظفة من طاقم أطباء بلا حدود تتحدث إلى رجل سبعيني من المجاز، مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مريض من تلال جنوب الخليل: "لا يقتصر الأمر على الأرواح التي فُقدت، بل على الألم الذي نشعر به في دواخلنا".

مريض من تلال جنوب الخليل: "كثير من الأطفال يعانون من التبول اللاإرادي والتأتأة. ونحن نعمل معهم لمساعدتهم. تخيل أن الأطفال الذين يعيشون في أماكن أخرى يعيشون في سلام ويشعرون بالراحة ضمن أسرهم. ثم تخيل كيف يشعر الأطفال هنا إذا هدم الجنود منزلهم أمام أعينهم، واعتقلوا والدهم أربع مرات، وربما قتلوا والدهم أمام أعينهم. كيف يشعر طفل كهذا؟ الجميع يتأثرون".

مريضة لدى أطباء بلا حدود من تلال جنوب الخليل: "في كل مرة يقتربون أكثر فأكثر. أشعر وكأنهم يطوّقون منزلي. أشعر بالخوف والقلق حتى أثناء النوم. نحن لا ننام بعمق مثل الأشخاص العاديين، فمع كل صوت نستيقظ لنتحقق مما يحدث".

رجل من سكان تلال جنوب الخليل: "كانت الحياة صعبة بالفعل قبل الحرب، والآن باتت أكثر صعوبة. تشعر وكأنك على وشك الانفجار، لكن لا يمكنك فعل أي شيء. تتوجه إلى الشرطة، ولكنها لن تفعل أي شيء. تتوجه إلى الجيش فيُقال لك عد إلى بيتك. إنهم يهينوننا، ويكسّرون كل شيء، ولا نستطيع أن نفعل أي شيء".

جدة من منطقة H2: "منذ أسبوع، سمحت لحفيدتي البالغة من العمر خمس سنوات بالذهاب لشراء السكاكر. كان من المفترض أن يستغرق الأمر عشر دقائق فقط، ولكنه استغرق ٢٥ دقيقة. خلال هذا الوقت، كنت خائفة جدًا، وبدأ الذعر يعتريني. وعندما عادت، أخبرتني أنها رأت مجموعة من الجنود فاختبأت خلف شجرة. شعرت بالرعب عندما سمعت هذا. ماذا كان سيحدث لو قامت بحركة مفاجئة؟ كان من الممكن أن يطلقوا النار عليها. لربما يكون ما فعلته خاطئًا أو مريبًا، ولكنها طفلة.

بينما يتصاعد عنف المستوطنين، مشكّلًا عاملًا رئيسيًا يسهم في النزوح القسري للفلسطينيين، يتعرض الفلسطينيون في الغالب للقتل والإصابات على يد القوات الإسرائيلية. ومنذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل ما لا يقل عن ٤٦٣ فلسطينيًا على يد الجنود الإسرائيليين، مقابل عشرة قتلى على يد المستوطنين الإسرائيليين بحسب نفس المصدر[19] وفي نصف حالات الهجمات المسجلة التي شنّها المستوطنون تقريبًا، كانت القوات الإسرائيلية ترافق المهاجمين أو تدعمهم بشكل نشط.[22]

الشرح: الجيش الإسرائيلي والمستوطنون. بموجب القانون الدولي، يعتبر المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية مدنيين تابعين لسلطة الاحتلال. ويقيمون في مستوطنات في الضفة الغربية، تُعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، وفق ما حكمت به محكمة العدل الدولية[27] وقرارات متعددة اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[28] ولكن هذه المستوطنات تلقى دعمًا وتسهيلات من الحكومة الإسرائيلية، في انتهاك للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.[29]

وبما أن المستوطنين الإسرائيليين لا يمثلون القوات الإسرائيلية رسميًا، فيمكنهم ارتكاب أعمال صارخة بدرجة أكبر (على سبيل المثال، التحريض السافر على العنف، والدعوات إلى التطهير العرقي[30]). وكثيرًا ما تُرتكب هذه الأفعال بحماية القوات الإسرائيلية وفي ظل مساحة من التساهل (أي إفلات شبه كامل من العقاب). وكما أفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "ييش دين"، فقد أُغلقت ٩٣ في المئة من تحقيقات الشرطة في هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، بين ٢٠٠٥ و٢٠٢٢، من دون توجيه أي اتهامات إلى الفاعلين. **علاوة على ذلك، في عام ٢٠٢٣ قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، كان عدد المصابين من الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية خلال حوادث تورط فيها مستوطنون أكثر بـ ٧,٦ أضعاف من المصابين على يد المستوطنون أنفسهم.[31] وبعبارة أخرى، فإن الأضرار الجسدية الأبرز التي تلحق بالفلسطينيين أثناء هجمات المستوطنين تنجم عن الإجراءات التي يتخذها الجنود الإسرائيليون أثناء "حماية" المستوطنين.**

بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، التحق الكثير من المستوطنين بالجيش الإسرائيلي كجنود احتياطيين. ولا تستطيع الشرطة الإسرائيلية التدخل أو الرد على الهجمات التي ينفذها "جنود الاحتياط" من المستوطنين كونهم جنود رسميين، مما يزيد من تفاقم حالة الإفلات من العقاب ويفسح المجال أمام ارتكاب الهجمات العنيفة. علاوة على ذلك، أفاد أفراد من المجتمع الفلسطيني لأطباء بلا حدود أنهم تعرفوا على وجوه المستوطنين الذين اعتادوا مهاجمتهم ومضايقتهم - وهم الأشخاص أنفسهم الذين باتوا يرتدون الزي العسكري الآن، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين معرفة ما إذا كان هؤلاء المستوطنون لا يزالون مدنيين أم أنهم يمثلون القوات الإسرائيلية.

من هذا المنطلق، كلما وردت إشارة في جميع أقسام هذا التقرير إلى الأنشطة التي يقوم بها المستوطنون، لا تستطيع أطباء بلا حدود التحقق مما إذا كان المستوطنون ينفّذون هذه الأنشطة كمدنيين (يرتدون الزي العسكري في بعض الأحيان) أم بصفتهم الرسمية كجزء من القوات الإسرائيلية. وقد بدأ أبناء المجتمع المحلي يشيرون إليهم على أنهم جنود- مستوطنون.

كما أوضح الخبراء القانونيون في المجلس النرويجي للاجئين، يُعزى عنف المستوطنين إلى دولة إسرائيل.[32] فتتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية - حتى بالنسبة للمستوطنين الذين لا يشكلون رسميًا جزءًا من الجيش - لأن إسرائيل ١) تسمح بالمستوطنات وتدعمها وتشجعها و"تشرعنها"؛ ٢) لا تضطلع بواجبها الاستباقي بتنظيم سلوك مواطنيها؛ ٣) لا تحترم التزامها كقوة احتلال بتوفير السلامة للشعب الفلسطيني؛ ٤) رافقت المهاجمين أو دعمتهم بشكل نشط؛ و٥) تسمح للمستوطنين بالإفلات شبه الكامل من العقاب عند ارتكابهم أعمال عنف.

---

27 https://www.icj-cij.org/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-BI.pdf

٢٨ على سبيل المثال، قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٤٦ و٤٥٢ (١٩٧٩) والقرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠)، والقرار رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

29 Question of the Observance of the Fourth Geneva Convention of 1949 in Occupied Palestinian Territory - Question of Palestine (un.org); Chapter 3: Israeli Settlements and International Law - Amnesty International; Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank | B'Tselem (btselem.org)

30'West Bank: Israel Responsible for Rising Settler Violence' (Human Rights Watch, 17 April 2024)

٣٠-المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، فضلاً عن النشطاء العنيفين، الذين يمنعون المساعدات الإنسانية إلى غزة: خمسة أفراد وثلاث كيانات معاقبون بموجب نظام العقوبات العالمي لحقوق الإنسان التابع للاتحاد الأوروبي المجلس الأوروبي، ١٥ يوليو-تموز ٢٠٢٤

٣١ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: ""أصيب ٢٢٦ فلسطينيًا، من بينهم ٢٧ طفلًا، على يد مستوطنين إسرائيليين في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣" و"أصيب ١,٧١١ فلسطينيًا، من بينهم ٢٠٢ طفل، على يد القوات الإسرائيلية في حوادث تورط فيها مستوطنون إسرائيليون خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٣"؛ استعراض عام للحالة الإنسانية صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يغطي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠٢٣.

32 NRC's report on 'Attribution of Settler Violence to the State of Israel', published on 14 September 2023

مقيم في تلال جنوب الخليل: "حاول الأهالي إيقافهم [٢٠ مستوطنًا وصلوا إلى القرية الفلسطينية في نهاية أكتوبر/تشرين الأول] وهددوا باستدعاء الجنود. فردّ المستوطنون: "إذا كنتم تريدون جنودًا، فيمكننا إحضارهم"، وبعد ذلك وصل مستوطنان ملثمان ومحملان بالعتاد العسكري. يرتدي الجنود- المستوطنون زي الجنود، لكنهم يتصرفون كمستوطنين عدوانيين. على سبيل المثال، جاء ثلاثة مستوطنين إلى القرية بعد أيام من السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وكانوا يتنقلون من باب إلى باب، ويطرقون الأبواب، ويحطمون النوافذ والأبواب. اعتقد والدي أنّ أهله على الباب، وعندما توجّه لفتحه، اقتحم المستوطنون المكان وأوقعوه أرضًا وتسببوا بإصابة في رأسه. هم يفعلون ذلك لنشر الرعب ليس إلا".

مقيم في مسافر يطا: [بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بدأ المزيد من المستوطنين يتوافدون إلى شعب البطم وباتت الهجمات أكثر عنفًا وتدميرًا.] "هم مستوطنون، لكنهم يرتدون الزي العسكري. بدأ هذا الأمر بعد الحرب." [في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول، هاجم القرية ١٥ مستوطنًا يرتدون الزي العسكري.] "ضربوني بقضبان فولاذية وكسروا ثلاث عظام بالقرب من صدري... وفي اليوم نفسه، هاجموا جاري وشردوه. ولم يتمكن من العودة".

أحد سكان منطقة H٢: "منذ بداية الأحداث، بات جميع الجنود في المنطقة من المستوطنين المتدينين بالزي العسكري".

بالإضافة إلى العنف الجسدي والتهديدات العنيفة، تتأثر صحة مرضى أطباء بلا حدود بالعنف الهيكلي المرتبط بالبيئة القسرية المتزايدة، بما في ذلك القيود على الحركة التي تؤثر على سبل المعيشة والهجمات على البنية التحتية المدنية.

تأثير الأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، وسبل المعيشة على المقومات الأساسية للصحة

إطار القانون الدولي الإنساني

ينطبق، في حالات الاحتلال، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبموجب إطار حقوق الإنسان، لا يجوز تقييد حرية التنقل إلا في ظروف استثنائية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم (المادة ١٢ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). ومع ذلك، يجب أن تكون القيود المفروضة على حرية التنقل ضرورية للغاية ومتماشية مع مبدأ التناسب، وأن تكون أقل الوسائل تدخلًا مقارنةً بغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة.[٣٣]

© MIGUEL CALIXTO DEL CORRO

مراهق فلسطيني يحتمي من الشمس بعد أن تم هدم بيته دون إنذار، في أم الخير، مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣٣ التعليق العام رقم ٢٧ على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة ١٢ (حرية التنقل)، الفقرة ١٤. متوفرة هنا:
< https://webarchive.archive.unhcr.org/20230601225003/https://www.refworld.org/topic,50ffbce582,50ffbce5c4,45139c394,0,,GENERAL,.html>

ويبدو أن فرض قيود صارمة على الحركة، بما في ذلك العزل التام للمدن وحظر التجول الصارم، له تأثير غير متناسب على حياة المدنيين، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، إذا كان المقصود من هذه القيود معاقبة السكان المدنيين، فيمكن أن تشكّل "عقابًا جماعيًا"، وهو أمر محظور صراحة بموجب المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. وينص هذا الحظر على أنه لا يجوز معاقبة أي مدني على جريمة لم يرتكبها شخصيًا.

تتأثر قدرة الناس على الوصول إلى فرص كسب المعيشة بشكل كبير، لا بل إنّ الكثيرين فقدوا مصدر دخلهم بسبب القيود الصارمة والممنهجة على التنقل، وإغلاق الضفة الغربية، وحظر التجول الصارم، وعزل المدن. وفي السابع من أكتوبر-تشرين الأول، فُرض حظر تجول صارم على ٧٥٠ عائلة في منطقة H٢ في الخليل، حتى كاد يشبه الإقامة الجبرية، على نحوٍ يمكن أن يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي. وبعد أسبوعين من حظر التجول الكامل، سُمح للعائلات بمغادرة منازلها أيام الأحد والثلاثاء والخميس لمدة ساعة واحدة في الصباح وساعة واحدة في المساء. ومنذ نهاية عام ٢٠٢٣ واعتبارًا من أبريل ٢٠٢٤ أصبح بإمكان سكان H٢ مغادرة منازلهم من الساعة ٧ صباحًا وحتى ٧ مساءً. ومع ذلك، فإن تنفيذ التوقيت الدقيق لحظر التجول في المنطقة يتقلب من يوم لآخر، مما يزيد من عدم قدرة السكان على التنبؤ بحياتهم.

وتسمع فرق منظمة أطباء بلا حدود **أخبارًا متكررة عن انعدام الأمن الغذائي**، وخاصة بين النازحين. ففي منطقة H٢، مُنعت ما لا يقل عن ٦٤ أسرة من الوصول إلى مركز لتوزيع الوجبات في المسجد الإبراهيمي الذي يعتمدون عليه كمصدر رئيسي للغذاء. وطلبت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية دعم أطباء بلا حدود من خلال تقديم سلات غذائية لـ ١٥٠ شخصًا في منطقة H٢. وفي الفترة ما بين السابع من أكتوبر/تشرين الأول و١٤ مارس/آذار، قامت أطباء بلا حدود بتزويد ما لا يقل عن ١٠٢ عائلة بالطعام. كما وزّع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلات وقسائم غذائية طارئة على ٦٠٤ أسرة في الخليل.[٣٤] وفي معظم قرى تلال جنوب الخليل التي زارتها أطباء بلا حدود، تحدث الناس عن الصعوبات المالية التي تؤثر بشكل مباشر على نظامهم الغذائي. وأفادوا أنهم توقفوا عن شراء الفواكه والخضروات، وقلصوا حجم الوجبات وعددها في اليوم؛ وكثيرون لا يأكلون إلا الخبز المغمس بالزيت.

© MARIAM QABAS

يضطر الرعاة إلى إبقاء نعاجهم في مناطق سكنهم لأنهم غير قادرون على الذهاب إلى الجبال بسبب تزايد هجمات المستوطنين والقيود المفروضة على التنقل.

٣٤ التنبيه الإنساني الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: تكثيف القيود على التنقل في منطقة في مدينة الجليل_ ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤.

من بين ٢١٠ أشخاص قابلتهم أطباء بلا حدود من ١٩ قرية مختلفة في محافظة الخليل خلال فبراير/شباط ومارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠٢٤، أفاد ٣٩ في المئة منهم أنهم خلدوا إلى النوم جائعين مرة واحدة على الأقل خلال الشهر السابق. وفي جنوب تلال الخليل (المنطقة ج)، ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠ في المئة. وفي بعض القرى مثل إمنيزل، أشار ٧٧ في المئة من السكان إلى أنهم خلدوا إلى النوم جائعين مرة واحدة على الأقل، وقال ٤١ في المئة إن هذا حدث حوالى عشر مرات في الشهر. واكتشفت فرقنا أنّ الأهالي يشعرون بالإحراج من الإقرار بأنهم ينامون جائعين (حتى أن بعضهم رفض الإجابة على السؤال)، ونخشى ألا تمثّل البيانات الواقع على ما هو عليه فعلًا. ومع أنّ أطباء بلا حدود تلقت تقارير قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول تفيد بأن الناس اضطروا إلى تغيير نظامهم الغذائي بسبب الصعوبات المالية الناجمة عن الهجمات التي طالت مصادر رزقهم، فإن التقارير عن الجوع السائد تشكّل تطورًا جديدًا ومثيرًا للقلق.

منذ مايو/أيار ٢٠٢٣، أبلغ سكان ما لا يقل عن ١٧ قرية في تلال جنوب الخليل أطباء بلا حدود عن التحديات المحددة التي واجهوها **في الوصول إلى المياه**. فقد منعت القوات الإسرائيلية وصول صهاريج المياه إلى قراهم، وحطّمت خزانات المياه (عن طريق ملئها بالاسمنت، على سبيل المثال). فأدى ذلك إلى انخفاض إمدادات المياه المتاحة. علاوة على ذلك، أفادت التقارير أن المستوطنين أتلفوا أنابيب المياه والخزانات، واستولوا على خزانات المياه، مما أدى إلى شح متزايد في المياه في منطقة جافة بالفعل. ولاحظت أطباء بلا حدود آثار هذه الإجراءات بشكل ملموس، بما في ذلك من خلال ثقوب الرصاص في خزانات المياه وآبار المياه المدمرة.[٣٥] فاستجابت أطباء بلا حدود لذلك عبر توفير خزانات المياه وأنابيب المياه ولوازمها وغيرها من الإمدادات لتحسين وصول المجتمعات المحلية والأسر الفردية إلى المياه والمراحيض في ثماني قرى.[٣٦]

ويتفاقم تأثير الصعوبات المالية الناجمة عن عرقلة فرص كسب المعيشة، بسبب هجمات المستوطنين والجنود الإسرائيليين على الرعاة وقطعانهم، لا سيما عندما يحاول الرعاة الفلسطينيون الوصول إلى المراعي. وفي ظل عدم تمكّن الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية لإطعام قطعانهم، يضطرون إلى دفع أسعار متزايدة للأعلاف للحفاظ على حياة قطعانهم. وقد أفاد جميع الرعاة الذين تحدثت إليهم أطباء بلا حدود أن لا خيار لديهم سوى بيع بعض حيواناتهم لإبقاء البعض الآخر على قيد الحياة. وفي الواقع، عندما أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقابلات مع المجتمعات الرعوية الفلسطينية في أغسطس/آب ٢٠٢٣، كان السكان في ٩٥ في المئة من المجتمعات المحلية الـ ٦٣ قد باعوا جزءًا من ماشيتهم.[٣٧] وفي حين أن ذلك ضروري لنجاة القطيع على المدى القصير، إلا أنه يعني فقدان الرعاة لمصدر دخلهم على المدى الطويل.

مريض من تلال جنوب الخليل: "عمل المجلس القروي المحلي على إنشاء شبكة مياه من يطا إلى قرى مختلفة، لكن الإدارة المدنية الإسرائيلية والمستوطنين دمروا جميع أنابيب المياه [في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣]".

مريضة لدى أطباء بلا حدود في جنوب تلال الخليل: "لم يعد لدى الناس أي مدخول ولا تصريح للعمل في إسرائيل، وقد استولي على جميع أراضي الرعي، لذا يتعين عليهم شراء العلف. الأولوية هي لشراء الطعام للماشية ولوازم البيت. بعض الناس لا يستطيعون حتى شراء الحطب للتدفئة. وبعضهم بالكاد يتمكن من تدبير طعامه لليوم نفسه، وبعضهم ليس لديه ما يكفي من الطعام، فيلجأ إلى تغميس خبزه في زيت الذرة أو زيت القلي لأنه لا يستطيع شراء زيت الزيتون. أصبحت الفواكه والخضروات من الكماليات الآن، شأنها شأن المجوهرات، حتى بالنسبة للأشخاص الذين لا يزال لديهم المال، لأنهم يحتاجون إلى المال لشراء الأساسيات."

مدير أنشطة التمريض في أطباء بلا حدود: "قدمنا الرعاية الطبية لطفل عمره شهران مرض بعد أن نام ليلتين في حظيرة الجيران بالقرب من الأغنام، بينما كان الجو باردًا جدًا وممطرًا باستمرار، لأن منزل العائلة كان مدمرًا. ومن الواضح أن صحة الطفل تأثرت بسبب النوم في الخارج في ظل هذه الظروف الجوية السيئة".

مريضة لدى أطباء بلا حدود ووالدتها في تلال جنوب الخليل: "في بعض الأحيان لا يكون معنا حتى ثمانية شواكل لشراء الباراسيتامول".

٣٥ بالإضافة إلى إصابة حيوانات المزارع وإلحاق الضرر بالمساجد، مثل تدمير داخل المساجد ومكبرات الصوت.

٣٦ أُحيلت حالات أخرى إلى الجهات الإنسانية التي كانت تستجيب للاحتياجات في القرى المتضررة.

37 FactSheet-Displacement-of-Palestinian-herders-Sep-23.pdf (ochaopt.org)

بئر المياه الذي هدمه المستوطنون الإسرائيليون "بحماية" القوات الإسرائيلية، بحسب الأهالي. © أطباء بلا حدود

خزانات المياه وتظهر عليها ثقوب ناجمة عن إطلاق المستوطنين الرصاص على المنازل والماشية وخزانات المياه، بحسب الأهالي. © أطباء بلا حدود

كما هو مبين في البيانات المتعلقة بتصاعد العنف في الضفة الغربية (الجدول ١)، وكما أكّدته شهادات المرضى لدى أطباء بلا حدود، يتعرض الفلسطينيون في محافظة الخليل – رجالًا ونساءً وأطفالًا وكبارًا – لعنف جسدي أكثر تكرارًا وحدّة. ومع انخفاض فرص حصولهم على الرعاية الطبية، يضطرون إلى تغيير سلوكياتهم في التماس الرعاية الصحية. ولا يتبقى لهم أي خيار سوى تكييف نظامهم الغذائي بسبب الصعوبات المالية، كما تتراجع فرص حصولهم على المياه الصالحة للشرب - وكلها عوامل معروفة بتأثيرها سلبًا على الصحة البدنية.

تزايد سريع في النزوح القسري

إطار القانون الإنساني الدولي
يُحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، "أياً كانت دواعيه" (اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٩). وباعتبار إسرائيل القوة المحتلة، يجب عليها ضمان حماية السكان المدنيين من عمليات النقل القسري. قد يشكل النقل القسري جريمة حرب بموجب القانون الجنائي الدولي (نظام روما الأساسي، المادة ٨ (٢) (ب) (٨))، أو جريمة ضد الإنسانية متى ارتُكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين بموجب سياسة الدولة أو سياسة تنظيمية (المادة ٧ (٢) (د) من نظام روما الأساسي).

من الواضح، في محافظة الخليل، أن النزوح القسري للفلسطينيين، وخاصة المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) التي تسكن بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، يشكل جزءًا من سياسة حكومية منهجية. وقد كان هذا الأمر واضحًا بالفعل قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، عندما كان النزوح القسري يتزايد بوتيرة مقلقة للغاية. ففي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، كشف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد الفلسطينيين الذين هُجروا قسرًا من منازلهم منذ عام ٢٠٢٢ زاد بأكثر من الضعف مقارنة

بالسنوات السابقة.[٣٨] وقبيل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، دق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ناقوس الخطر، في ظل نزوح ١٣ عائلة فلسطينية، أي ما يعادل ٧ في المئة من سكان مسافر يطا، في غضون ثلاثة أشهر فقط، معتبرًا أنّ القيود المفروضة على التنقل التي فرضتها القوات الإسرائيلية هي السبب الرئيسي لنزوح هؤلاء السكان.[٣٩] ورغم أن النزوح القسري كان مثيرًا للقلق من قبل، إلا أنه شهد تصعيدًا أكبر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وسط تزايد القيود على الحركة وعنف المستوطنين. وفي غضون الأسابيع السبعة الأولى بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، نزح ما لا يقل عن ٤٤٣ فلسطينيًا قسرًا من قراهم في محافظة الخليل.[٤٠] فضلًا عن ذلك، هناك، وفقًا لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "سياسة منهجية متّبعة لتوسيع المستوطنات".[٤١] وبحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تتوسّع المستوطنات بشكل أكبر بسبب القيود الصارمة على الحركة وتزايد العنف من قبل كل من المستوطنين والقوات الإسرائيلية،[٤٢] مما يجعل سبل كسب المعيشة غيرِ قابلة للاستمرار بالنسبة إلى المزارعين الفلسطينيين ويتسبب في هروب العديد من العائلات خوفاً من العنف، بحسب ما تلاحظه أطباء بلا حدود.

تشكّل قسوة الاحتلال ومخاطره واقعًا يوميًا للفلسطينيين في محافظة الخليل، سواء كان ذلك من خلال هدم المنازل، أو مداهمتها في منتصف الليل، أو حظر التجول الذي يحوّل المنازل والقرى إلى سجون في الهواء الطلق، أو عدم القدرة على توفير الأمان لأطفالهم، أو العقبات التي تحول دون الوصول إلى الرعاية الصحية وفرص كسب المعيشة وحتى الضروريات الإنسانية الأساسية مثل المياه. ويؤدي الأثر التراكمي لهذه التدابير القسرية إلى طرد مجتمعات الفلسطينيين من منازلهم وبعيدًا عن أراضيهم. وفي هذا الإطار، أبلغ أفراد من المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) أطباء بلا حدود مباشرة كيف أحرق المستوطنون منازلهم، وهددوهم بالقتل إذا لم يغادروا، ووجهوا بنادقهم نحوهم ونحو أطفالهم، وأطلقوا الذخيرة الحية على منازلهم أو بالقرب منها، وأغلقوا الطرق، وخنقوا كلابهم أمامهم حتى الموت، وقتلوا صغار أغنامهم، وأطلقوا كلابهم عليهم وعلى أطفالهم، مما أدى إلى نزوح الناس قسرًا.

© JUAN CARLOS TOMASI

صفاء، مقيمة في مركز، مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تم هدم منزلها مرتين في ٢٠٢٢.

٣٨ تم تهجير ١١٠٥ أشخاص من مناطق إقامتهم في ٢٨ مجتمعًا محليًا – أي حوالي ١٢ في المئة من سكان هذه المجتمعات - منذ عام ٢٠٢٢. وقد اعتُبر عنف المستوطنين وعرقلة نقل القطعان إلى المراعي من المحركات الرئيسية للنزوح؛ Displacement of Palestinian herders amid increasing settler violence | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory ((ochaopt.org

39 Thirteen Palestinian families displaced from Masafer Yatta | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory (ochaopt.org)

40 Displacement_WB_Nov2023_A4_V6 (002).pdf

٤١ بيان صحفي لمنسّق الأمم المتحدة الخاص ملادينوف- ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٦. نسخة بي دي إف (unmissions.org)

42 A/HRC/55/72: Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan - Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights | OHCHR; A/HRC/55/72 (ohchr.org)

قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، كان النزوح القسري يجري بطريقة أكثر تنظيمًا (أي أن الناس كانوا قادرين على حزم أمتعتهم الشخصية وكانوا يعرفون المكان الذي سينتقلون للإقامة فيه). أما الآن، فغالبًا ما تضطر العائلات إلى الفرار فجأة وترك جميع ممتلكاتها، بما في ذلك الأمتعة الشخصية والأوراق الرسمية، كونها لا تستطيع أن تأخذ معها إلا ما يمكن حمله مشيًا على الأقدام. وقد التقت أطباء بلا حدود بعائلات نازحة - برفقة العديد من الأطفال الصغار في أغلب الأحيان – التي كان يتعذر عليها الوصول إلى الماء والغذاء وأي ضروريات أساسية أخرى.

عندما وصلت أطباء بلا حدود إلى قرية شعب البطم، قدّمت الرعاية الصحية النفسية والغذاء والدعم المادي للكبار والأطفال المتضررين، بعد أن هدمت السلطات الإسرائيلية منازل السكان في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني. وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر، لا يزال أحد الأشخاص الذين هُدمت منازلهم يعيش في خيمة – تتدفق إلى داخلها المياه عندما يهطل المطر – ويتعرض للعنف بشكل روتيني.[٤٣] وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الطرق المؤدية إلى القرية مغلقة باستثناء طريق واحد. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، قدمت أطباء بلا حدود الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم المادي للعائلات في شعب البطم التي هُدمت منازلها للمرة الرابعة خلال عامين. ووفقًا لتحالف حماية الضفة الغربية، هُجِّر قسراً ٢٥ شخصًا (من بينهم ١٣ طفلًا) من هذه القرية التي تتضمّن أساسًا عددًا قليلًا من السكان، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول.[٤٤]

قدمت أطباء بلا حدود الدعم المادي الذي شمل الفرشات والبطانيات وأدوات الطبخ لـ ٦٥١ فلسطينيًا إما نزحوا قسرًا من قريتهم، أو دُمرت منازلهم أو ممتلكاتهم الشخصية الأساسية، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

غالبًا ما يعود الناس إلى منازلهم وقراهم بعد النزوح منها، على أمل استعادة أمتعتهم الشخصية التي تركوها أثناء هروبهم فجأةً. وللأسف، أفاد الأشخاص الذين تحدثت معهم أطباء بلا حدود بشكل عام أنهم وجدوا منازلهم مدمرة وخيامهم محرقة، بما في ذلك ملابسهم وأثاثهم وطعامهم. ومما يبعث على الإحباط أن العائلات لا تزال تشعر بعدم الأمان وأنها معرضة للنزوح القسري من جديد في المواقع التي نزحت إليها نظرًا لعدم امتلاكها منزلًا خاصًا بها. كما أنّ النازحين ما زالوا يواجهون قيودًا على الحركة تؤثر على مدى وصولهم إلى الخدمات، ويتعرضون لهجمات مستمرة من المستوطنين، أو تخبرهم القوات الإسرائيلية بأنّ عليهم الانتقال لأربعة أو خمسة كيلومترات، كونهم قريبين جدًا من منطقة عسكرية.

© JUAN CARLOS TOMASI

بيت مهدوم في مركز، مسافر يطا، الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤٣ تبحث أطباء بلا حدود حاليًا عن مسارات إحالة لتحسين تقديم الخدمات المتعلقة بالمأوى والمساعدة القانونية.

٤٤ تحالف حماية الضفة الغربية في اتصالات متعددة الأطراف عبر البريد الإلكتروني يومي ١٥ و٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني.

تحدث أفراد من قرى الجنوب، والمجاز، وشعب البطم، وأم الخير، وثعلة، وخلة العذابة، والركيز، وأم فغارة (تلال جنوب الخليل) مع أطباء بلا حدود عن كيفية دخول الجنود والمستوطنين الإسرائيليين إلى منازلهم - حتى عندما تكون النساء بمفردهن في المنزل - مع بنادق كبيرة مصوّبة نحوهم، مع تهديدهم بالقتل إذا لم يغادروا المنطقة، زاعمين أنّ "هذه أرضنا".

تهجير تسع عائلات (٤٩ فردًا) من إحدى قرى تلال جنوب الخليل. خلال مناقشة مجموعة تركيز مع سبع أمهات، شاركن ما يلي:

بعد يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، زاد المستوطنون من مضايقاتهم وهجماتهم على أفراد المجتمع المحلي.

- "كل يوم، وكل ليلة، كانوا يأتون وهم يصوّبون أسلحتهم علينا وعلى أطفالنا. وبعد أسبوع واحد، أحرقوا منزلنا وهددونا لكي نغادر قائلين " لم تعد هذه المنازل لكم". غادرت بعض العائلات، وبالنسبة لمن بقي، فقد ازدادت المضايقات سوءًا. وفي أحد الأيام، خرجنا من المنزل ليلًا، لأننا كنا نخشى أن يحرقوا المنزل ونحن فيه. نمنا في الخارج تحت المطر وعدنا إليه في اليوم التالي. حاولنا أن نقاوم".

النزوح

- في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني، وصل ٣٠ مستوطنًا ومعهم كلاب وأطلقوا كلابهم علينا. سقطت ابنتي البالغة من العمر عامين عندما كانت تحاول الفرار من الكلاب. عبث المستوطنون بأغراضنا الموجودة في المنزل ووضعوا ملاءات وأغطية فوق طفلنا. لم نتمكن من العثور عليه حتى رأيناه يُخرج رجليه من تحت الأغطية، ثم اكتشفنا مكانه. قتلوا عشرة من كلابنا أمامنا من خلال خنقهم. لم نتمكن من فعل أي شيء. هددونا لكي نغادر. ولم يسمحوا لنا بأخذ أي شيء. قالوا: "كل شيء أصبح لنا الآن". ظلوا يشيرون إلى ساعاتهم لكي نسرع، ويخبروننا أن لدينا عشر دقائق فقط للمغادرة، وصوبوا أسلحتهم نحونا. كان زوجي يحاول الدفاع عن منزلنا. فقالوا: "هذا بيتنا، أرضنا"، وأخذوا سترته ولبسوها. وهددوا بقتله. التقطت ابنتي صورًا كدليل على ما كانوا يفعلونه، لكنهم أخذوا هاتفها وحذفوا كل شيء".

- عندما فر الناس، تمكن بعضهم من ركوب سياراتهم، بينما سار آخرون على الأقدام. "لم نصدق أنهم سمحوا لنا بالمغادرة، كنا نعتقد أنهم سيقتلوننا". وقد تعذّر على الأشخاص الذين فروا بالسيارة سلك العديد من الطرق كونها كانت مغلقة.

في الأسبوع الأول في [المنطقة التي نزحوا إليها]، ظلوا في الخارج. كانت هناك غرفة حجرية، لكنها كانت مقفلة.

- "تركنا كل ممتلكاتنا التي استولى عليها المستوطنون. سياراتنا وهواتفنا وأشجار الزيتون وقوارير الغاز والغسالات والبرادات. كل ما نملكه هنا هو عبارة عن الأغنام وعلفها. نعيش مع ٢٠ شخصًا في هذه الغرفة [٤ × ٦ م، ويُستخدم المكان أيضًا كمخزن للعلف]. نستطيع البقاء هنا حتى نجد مكانًا خاصًا بنا".

- "نطبخ على الحطب الذي نجمعه في الخارج. بالأمس لم نأكل شيئًا. تبرع بعض الأشخاص لنا بالدقيق، فتمكنا من صنع الخبز، لكن لم يبق لدينا الكثير من المواد الغذائية الأخرى. لا يمكننا إطعام الأطفال إلا الخبز والشاي. هناك آبار مياه، لكن المياه قذرة، وتتسبب للأطفال بالأمراض. لا نستطيع الحصول على الغذاء لأننا لا نملك المال [فقدنا مصدر الدخل]، واضطررنا إلى ترك كل طعامنا خلفنا، وهناك مستوطنون على الطريق".

مريضة لدى أطباء بلا حدود نزحت من قريتها في تلال جنوب الخليل بعد هدم منزلها للمرة الثالثة: "قال لي الجنود: "إذا أعدت بناء بيتك فسأهدمه. فإذا بنيت مرة أخرى، سنأخذ أطفالك". لقد تخليتُ عن أرضي. لا أريد أن أتخلى عن أطفالي".

وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم يكن أمام ٢١ عائلة تتألف من ١١٦ شخصًا، بما في ذلك ٣٨ طفلًا، من منطقة H٢ أي خيار سوى مغادرة منازلهم بسبب القيود المشددة على الوصول والتنقل التي تفرضها القوات الإسرائيلية، إلى جانب تزايد عمليات التفتيش والاعتقال منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣,[٣٤] وفي هذا الإطار، تعكس الشهادات التي أدلى بها أفراد المجتمع لأطباء بلا حدود نضالهم ودوافعهم:

مقيمة في منطقة H٢: "انتقلت الكثير من العائلات إلى خارج منطقة H٢ لحماية نسائها وأطفالها. لكن لا تملك كل العائلات القدرة المالية على تغيير مكان سكنها. وحتى في هذه الحالة، يقترض أفراد العائلة من أقاربهم لا لشيء إلا للتمكّن من المغادرة. أعرف شخصيًا أربع عائلات غادرت المكان. قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، كانت أشياء كثيرة تحدث في المنطقة H٢، ولكن لم يكن أحد يغادر بيته، لا بل لم نكن حتى نفكر في ذلك. أما اليوم، فباتت هذه ظاهرة جديدة. وبات الكثير من الناس يغادرون لأنهم يريدون حماية نسائهم وأطفالهم. إذا فتحت باب منزلك لتضع السجادة في الخارج أو لتخرج مع أطفالك، فستجد مسدسًا مصوبًا نحوك. هذه الضائقة النفسية أكبر من أن يتحملها الناس، ولا يستطيعون تحمّلها، فتضغط الأمهات على أزواجهن للرحيل. حتى ولو كان المنزل سيئًا أو غير صحي، بات الناس ينتقلون من مكان إلى آخر كي ينعموا بالأمان. والنساء قلقات على أطفالهن وحياة أطفالهن. المرأة الفلسطينية هي الأقوى في العالم، ولكن ما يحدث الآن بات فوق الاحتمال".

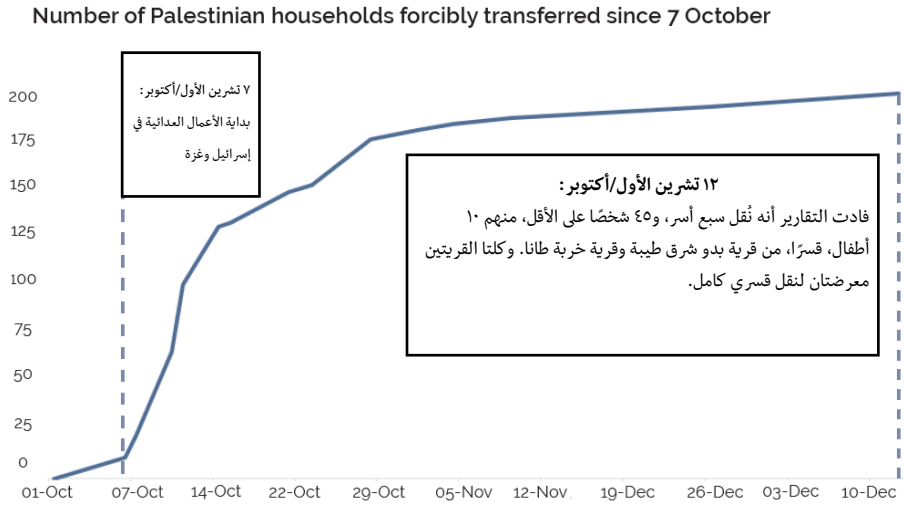

الصورة ٢: رسم بياني لعدد الأسر الفلسطينية التي تم نقلها قسراً منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر
(WBPC's Factsheet: Forcible transfers of Palestinian communities - 19 December 2023)

تساهم ممارسات القوات الإسرائيلية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيود الصارمة والمنهجية على التنقل والعنف غير المتناسب[٤٥] –كما وصفته المفوضية السامية لحقوق الإنسان– إلى جانب امتناع السلطات الإسرائيلية عن الوفاء بواجباتها والتزاماتها فيما يتعلق بالمستوطنات غير القانونية ومحاسبة الجناة (مثل المستوطنين الإسرائيليين)، كلها تساهم في نشوء بيئة قسرية بشكل متزايد. وباتت الصدمات النفسية، والإصابات الجسدية، والخسائر في فرص كسب المعيشة، وعدم القدرة على الوصول إلى الضروريات الإنسانية الأساسية (على سبيل المثال، الماء والغذاء) واقعًا يوميًا بالنسبة لعدد كبير جدًا من الفلسطينيين. وهذا لا يؤثر سلبًا على الصحة النفسية والجسدية فحسب، بل يتسبب أيضًا في فرار الفلسطينيين من منازلهم في خطوةٍ يمكن أن تُصل إلى مصاف النقل القسري (أي النزوح بفعل الإكراه)، ولا تُعتبر ممارسات إسرائيل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي فحسب، بل تتسبب في معاناة هائلة وغير ضرورية للفلسطينيين أيضاً.

45 OHCHR Flash-Report 2023-12-27.pdf

أب من تلال جنوب الخليل: "**نطالب بحقوق بسيطة، ولكن الحقوق البسيطة أشبه بالأحلام هنا**".

أم من تلال جنوب الخليل: "نريد فقط أن نعيش بأمان. عندما أغلق باب منزلي، أريد أن أشعر بالأمان في منزلي".

مريضة من تلال جنوب الخليل: "الاحتلال لا يسمح لنا بأن نحظى حتى بحياة بسيطة".

مريضة في H2: "أعيش في خوف دائم على أطفالي. عندما أتابع الأحداث في غزة، أخشى أن يحدث الشيء نفسه هنا".

الدعوات الملحة

يجب على السلطات الإسرائيلية:

١. الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لضمان استمرار الخدمات الطبية في الأرض المحتلة إلى أقصى حد ممكن. ويجب أن تكون المجتمعات الفلسطينية قادرة على التنقل بحرية للحصول على الرعاية الصحية؛ فهذا أمر بالغ الأهمية لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك اللقاحات الروتينية للأطفال والنساء الحوامل، والرعاية المنتظمة لمن يعاني من أمراض مزمنة، والرعاية الطبية الطارئة.
٢. الامتناع عن اتخاذ "إجراءات أمنية" غير متناسبة، يكون لها تأثير سلبي واضح على الصحة النفسية للفلسطينيين. وعلى وجه الخصوص، يخلّف اقتحام المنازل ليلاً تأثيرًا شديدًا على الصحة النفسية لمرضانا.
٣. وقف استخدام القيود المنهجية والشديدة على التنقل التي لا تزال تعيق حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية. ضمان الوصول من دون عوائق إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى والمياه وسبل المعيشة.
٤. الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال بتوفير الأمان للشعب الفلسطيني وأطفاله، بما في ذلك الحماية من عنف المستوطنين.

يجب على المجتمع الدولي:

٥. التحرك بشكل عاجل، بما يتجاوز مجرد الإدانة، لضمان قيام الحكومة الإسرائيلية بما يلي:

- الامتثال لالتزاماتها كقوة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني،
- ضمان الوصول إلى الرعاية الطبية والخدمات الأساسية الأخرى،
- توفير الأمان للشعب الفلسطيني وأطفاله بما في ذلك الحماية من عنف المستوطنين،
- حماية الفلسطينيين من النزوح القسري والنقل القسري الفردي أو الجماعي،
- تسهيل العودة الآمنة للمجتمعات النازحة إلى ديارها.

أم في عائلة هُجّرت قسرًا في تلال جنوب الخليل: "كل يوم، وكل ليلة، كانوا يأتون وهم يصوّبون أسلحتهم علينا وعلى أطفالنا. وبعد أسبوع واحد، أحرقوا منزلنا وهددونا لكي نغادر قائلين "لم تعد هذه المنازل لكم". غادرت بعض العائلات، وبالنسبة لمن بقي، فقد ازدادت المضايقات سوءًا. وفي أحد الأيام، خرجنا من المنزل ليلًا، لأننا كنا نخشى أن يحرقوا المنزل ونحن فيه. نمنا في الخارج تحت المطر وعدنا إليه في اليوم التالي. حاولنا أن نقاوم".